رئيس الجمهورية يصدر قوانين ربط موازنة الدولة وموازنات الوحدات للسنة المالية 2014م

■ صنعاء / سبأ:

أصدر الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس ثلاثة قوانين بربط الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2014م ، فيما يلي نصها :

قانون رقم (12) لسنة 2014م
بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م
باسم الشعب:
رئيس الجمهورية :
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته.
وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته .
وبعد موافقة مجلس النواب.
(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) : تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م بمبلغ (2،204،267،545،000) ريال فقط/ تريليونين ومائتين وأربعة مليارات ومئتين وسبعة وستين مليونا وخمسمائة وخمسة وأربعين ألف ريال لاغير وذلك كما يلي:

الإجمالي العام	٢،٢٠٤،٢٦٧،٥٤٥،٠٠٠
الباب الأول: الإيرادات الضريبية	٧٥٨،٣٦٦،٢٩٤،٠٠٠
الباب الثاني: المنـــح	١٢٣،٩٧٠،٠٧٣،٠٠٠
الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	١،٢٧٢،٥٨٧،٠٢١،٠٠٠
الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	١١٥،٤٧١،٠٠٠
الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٤٩،٢٢٨،٦٨٦،٠٠٠

مادة (2) : تقدر جملة الاستخدامات العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م بمبلغ (2،883،532،192،000) ريال فقط/ تريليونين وثمانمائة وثلاثة وثمانين مليارا وخمسمائة واثنين وثلاثين مليون ومائة واثنين وتسعين ألف ريال لا غير، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	٢،٨٨٣،٥٣٢،١٩٢،٠٠٠
الباب الأول: اجور وتعويضات العاملين	٩٧٧،٠٨٤،٩١٦،٠٠٠
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٧٠٨،٢٥١،٣١٤،٠٠٠
الباب الثالث: الاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٥٦٠،٩٧٧،٥٠٤،٠٠٠
نفقات غير مبوبة	٥١،٩١٣،٣٢٠،٠٠٠
الباب الرابع: اكتساب الاصول غير المالية	٤٠٩،٥١٤،٨٤٢،٠٠٠
الباب الخامس: اكتساب الاصول المالية وتسديدات الخصوم	١٧٥،٧٩١،٢٩٦،٠٠٠

مادة (3) : يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م بمبلغ (679،264،647،000) ريال فقط/ ستمائة وتسعة وسبعين مليارا ومائتين وأربعة وستين مليونا وستمائة وسبعة وأربعين ألف ريال لا غير.

مادة (4) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) : تفوض وزارة المالية في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية 2014م بتغطية دعم المشتقات النفطية كالتزام حتمي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط.

مادة (7) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (8): يعمل بهذا القانون من أول يناير 2014م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 15/ ربيع اول /1435هـ
الموافق 16 / يناير /2014م
عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

قانون رقم (13) لسنة 2014م
بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2014م
باسم الشعب :
رئيس الجمهورية :
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .
وبعد موافقة مجلس النواب .
(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) : أ-يقدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (634،987،825،000) ريال فقط/ ستمائة وأربعة وثلاثين مليار وتسعمائة وسبعة وثمانين مليونا وثمانمائة وخمسة وعشرين ألف ريال لا غير .

ب-يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2014م بمبلغ (156،192،723،000) ريال فقط/مائة وستة وخمسين مليارا ومائة واثنين وتسعين مليونا وسبعمائة وثلاثة وعشرين ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي :

أولاً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها:

المبلغ بالريال

تقديرات عام ٢٠١٤م	البيان	تقديرات عام ٢٠١٤م	البيان
	أ- الموارد الجارية		أ- الاستخدامات الجارية
٢٤٤،٢٤٢،٥٢١،٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	١٥،٥١٢،٢٥٨،٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والاجور وما في حكمها
٧٨،٢٠٦،٥٣٩،٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٢٢،٠٩٧،٧٧١،٠٠٠	الباب الثاني : مستلزمات الانتاج ومشتريات بغرض البيع
٤٧،٣٤٤،٢٥١،٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات الاوراق المالية والعوائد	٢٤١،٤١٧،٠٤٩،٠٠٠	الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
٢٤٠،٣٨٦،٦١٦،٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية		
٤٣٥،٢١٩،٨٠١،٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٢٧٩،٠٢٧،٠٧٨،٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
-	حساب العجز الجاري	١٥٦،٢٤٢،٧٧٣،٠٠٠	جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)
٤٣٥،٢١٩،٨٠١،٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٤٣٥،٢١٩،٨٠١،٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
	ب- الموارد الرأسمالية :		ب- الاستخدامات الرأسمالية
١٥٩،٧٨٢،٧٣٤،٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٥،٢٥٦،٠١٩،٠٠٠	الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ
٣،٩٨٣،١٨٤،٠٠٠	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	١٥٨،٥٠٩،٨٢٩،٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
١٦٢،٧٧٥،٩١٨،٠٠٠	جملة الموارد الرأسمالية	١٦٣،٧٦٥،٩١٨،٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٥٩٨،٩٨٥،٧١٩،٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٥٩٨،٩٨٥،٧١٩،٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

ثانياً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها :

المبلغ بالريال

تقديرات عام ٢٠١٤م	البيان	تقديرات عام ٢٠١٤م	البيان
	الموارد		الاستخدامات
٣٩،٠٠٢،٠١٠،٠٠٠	الإجمالي العام للموارد	٣٩،٠٠٢،٠١٠،٠٠٠	الإجمالي العام للاستخدامات
-	الباب الأول : الإيرادات الضريبية	٢،٠١٩،٦١١،٠٠٠	الباب الأول : اجور وتعويضات العاملين
١٣٠،١٣٦،٠٠٠،٠٠٠	الباب الثاني : المنـــح	٧٤،٢٥٣،٠٠٠	الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
٣،٩٤٧،٤٥٤،٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	٥٤،٤٠٣،٠٠٠	الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
-	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	٣٠،٨٥٠،٤١٣،٠٠٠	الباب الرابع : اكتساب الاصول غير المالية
٨،٤٢٤،٥١٦،٠٠٠	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	١،٦٦،٦٢٦،٠٠٠	الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم

مادة (2) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزء مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (3) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (4) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون ، بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (5) : يعمل بهذا القانون من أول يناير عام 2014م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 15 / ربيع اول /1435هـ
الموافق 16 / يناير /2014م
عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

قانون رقم (14) لسنة 2014م
بربط موازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2014م

باسم الشعب :
رئيس الجمهورية :
بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .
وبعد موافقة مجلس النواب .
(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) : أ-يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (3،865،970،652،000) ريال فقط ثلاثة ترليونا و ثمانمائة وخمسة وستين ملياراً وتسعمائة وسبعين مليوناً وستمائة واثنين وخمسين ألف ريال لا غير.

ب -يقدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2014م بمبلغ (295،662،134،000) ريال فقط مائتان وخمسة وتسعون ملياراً وستمائة واثنان وستين مليوناً ومائة وأربعة وثلاثين ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (224،193،355،000) ريال فقط مائتان وأربعة وعشرين ملياراً ومائة وثلاثة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وخمسة وخمسون ألف ريال لا غير.

ج - يقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2014م بمبلغ (5،108،334،000) ريال فقط خمسة مليارات ومائة وثمانية ملايين وثلاثمائة وأربعة وثلاثين ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2014م بمبلغ (62،708،056،000) ريال فقط اثنين وستين ملياراً وسبعمائة وثمانية ملايين وستة وخمسين ألف ريال لا غير.

القطاع الانتاجي وذلك كما يلي

البيان	التقديرات	البيان	التقديرات
الاستخدامات الجارية		الموارد الجارية	
الباب الأول : المرتبات والأجور	٨٩،٨٥٦،٧٩٢،٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٢،٨٦٦،٠٨٨،٢٣٨،٠٠٠
الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للانتاج	٣،٠٦٩،١٥١،٠٣٠،٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	٤٣١،٣٥٠،٦٣٢،٠٠٠
الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة	١٣٩،٢٦٨،٠١١،٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	٣٥،٣٩٢،٧١٢،٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٣،٢٩٨،٧٧٥،٨٣٣،٠٠٠	الباب الرابع :إيرادات جارية تحويلية	٢٥٦،٠٢٩،٠٥١،٠٠٠
فائض النشاط الجاري	٢٩٥،٦٦٢،١٣٤،٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٣،٥٨٨،٨٢٩،٦٣٣،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	٣،٥٩٣،٩٣٧،٩٦٧،٠٠٠	عجز النشاط الجاري	٥،١٠٨،٣٣٤،٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية		إجمالي عام الموارد الجارية	٣،٥٩٣،٩٣٧،٩٦٧،٠٠٠
الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ	١٥٦،٨١٩،٩٣٥،٠٠٠	الموارد الرأسمالية	
الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية	١١٥،٢١٢،٧٥٠،٠٠٠	الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية	٢٠٣،١٥١،٢٤٤،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية	٢٧٢،٠٣٢،٦٨٥،٠٠٠	الباب السادس :إيرادات تحويلية رأسمالية	٦٨،٨٨١،٤٤١،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	٣،٨٦٥،٩٧٠،٦٥٢،٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٢٧٢،٠٣٢،٦٨٥،٠٠٠
		إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٣،٨٦٥،٩٧٠،٦٥٢،٠٠٠

مادة (2) : أ-يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (194،077،842،000) ريال فقط مائة وأربعة وتسعين ملياراً وسبعة وسبعين مليوناً وثمانمائة واثنين وأربعين ألف ريال لا غير.

ب-يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2014م بمبلغ (17،633،888،000) ريال فقط سبعة عشر مليارا وستمائة وثلاثة وثلاثين مليونا وثمانمائة وثمانية وثمانين الف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (9،169،621،000) ريال فقط تسعة مليارات ومائة وتسعة وستين مليونا وستمائة وواحد وعشرين ألف ريال لا غير .

ج – يقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2014م بمبلغ (41،508،993،000) ريال فقط واحد واربعين مليارا و خمسمائة وثمانية ملايين وتسعمائة وثلاثة وتسعين الف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2014م بمبلغ (39،660،774،000) ريال فقط تسعة وثلاثين مليارا وستمائة وستين مليونا وسبعمائة وأربعة وسبعين ألف ريال لا غير.

القطاع الخدمي ، وذلك كما يلي :

البيان	التقديرات	البيان	التقديرات
الاستخدامات الجارية		الموارد الجارية	
الباب الأول :المرتبات والأجور	١١،٦٤٠،٨٠٦،٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٦٩،٠١٩،٠٤٢،٠٠٠
الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمية والمخصصة	٥٢،٢٢٢،٨٥٨،٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	١،١٣٣،٨١٥،٠٠٠
الباب الثالث :المصروفات التحويلية	١١٤،٩٨٤،١٥٣،٠٠٠	الباب الثالث :إيرادات اوراق مالية	٨٨٢،٠٠٠،٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٣٤،٤٦٧،٠٤٣،٠٠٠	الباب الرابع :إيرادات جارية تحويلية	١،٠٨٠،٩٤٤،٠٠٠
فائض النشاط الجاري	٠	جملة الموارد الجارية	١٢٨،٣٩٤،٦٢٩،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	١٢٨،٣٩٤،٦٢٩،٠٠٠	عجز النشاط الجاري	٠
الاستخدامات الرأسمالية		إجمالي عام الموارد الجارية	١٢٨،٣٩٤،٦٢٩،٠٠٠
الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ	١٣،٦٣١،٨٣٠،٠٠٠	الموارد الرأسمالية	
الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية	٢٧،٠٠٨،٩٠٩،٠٠٠	الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية	٦،٩٣٥،٥٣٥،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية	٤٠،٦٤٠،٧٣٩،٠٠٠	الباب السادس :إيرادات تحويلية رأسمالية	٣٣،٧٠٥،٢٠٤،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	١٦٩،٠٣٥،٣٦٥،٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٤٠،٦٤٠،٧٣٩،٠٠٠
		إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٦٩،٠٣٥،٣٦٥،٠٠٠

مادة (3) : أ-يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (169،035،365،000) ريال فقط مائة وتسعة وستين ملياراً وخمسة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وخمسة وستين ألف ريال لا غير.

ب-يقدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2014م بمبلغ (13،410،473،000) ريال فقط ثلاثة عشر ملياراً واربعمائة وعشرة مليوناً وأربعمائة وثلاثة وسبعين ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (1،926،754،000) ريال فقط مليار وتسعمائة وستة وعشرون مليوناً وسبعمائة وأربعة وخمسون ألف ريال لا غير.

القطاع المختلط ، وذلك كما يلي :

البيان	التقديرات	البيان	التقديرات
الاستخدامات الجارية		الموارد الجارية	
الباب الأول :المرتبات والأجور	١١،٤٧٣١،٨٩٥،٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	١،٩٧١،٢٩٠،٠٠٠
الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمية والمخصصة	٨٨٢،٠٠٠،٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	١٠،٨٠٩،٤٤٢،٠٠٠
الباب الثالث :المصروفات التحويلية	١٢٨،٣٩٤،٦٢٩،٠٠٠	الباب الثالث :إيرادات اوراق مالية	٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٣،٦٣١،٨٣٠،٠٠٠	الباب الرابع :إيرادات جارية تحويلية	٦،٩٣٥،٥٣٥،٠٠٠
فائض النشاط الجاري	٢٧،٠٠٨،٩٠٩،٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٣٣،٧٠٥،٢٠٤،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	٤٠،٦٤٠،٧٣٩،٠٠٠	عجز النشاط الجاري	٤٠،٦٤٠،٧٣٩،٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية		إجمالي عام الموارد الجارية	١٢٨،٣٩٤،٦٢٩،٠٠٠
الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ	٢٠،٣١٥١،٢٤٤،٠٠٠	الموارد الرأسمالية	
الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية	٦٨،٨٨١،٤٤١،٠٠٠	الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية	٧٧،٤٤٤،١٢٥،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية	٨٠،٢١٢،٤٠٣،٠٠٠	الباب السادس :إيرادات تحويلية رأسمالية	٢،٧٩٨،٢٧٨،٠٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	١٩٤،٠٧٧،٨٤٢،٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٨٠،٢١٢،٤٠٣،٠٠٠
		إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٩٤،٠٧٧،٨٤٢،٠٠٠

مادة (4) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات وحدات القطاع الاقتصادي جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ، ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (7) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2014م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية – صنعاء
بتاريخ 15/ ربيع اول /1435هـ
الموافق 16 / يناير /2014م
عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

في اجتماعه الدوري

محلي صيرة يقر منع التعامل مع المقاولين المخالفين

■ عدن / رياض شرف:

عقد المجلس المحلي في مديرية صيرة يومي 15 و16 يناير الحالي اجتماعه الدوري برئاسة الأخ شيخ سالم بانافع مدير عام مديرية صيرة رئيس المجلس المحلي بحضور عوض مبجر الأمين العام للمجلس

وفي بداية الاجتماع استمع الحاضرون إلى التقرير المقدم من قبل السكرتارية عن سير عمل المجلس خلال الفصل الأخير من عام 2013م. بعد ذلك تم مناقشة جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن عدداً من التقارير المقدمة من مكاتب صحة البيئة والأشغال العامة والتربية والتعليم وكذا مناقشة الجانب الأمني.

وقد بدأ الاجتماع بمناقشة تقرير مكتب الأشغال العامة والطرق وصحة البيئة والإنارة، حيث تم مناقشة سير أعمال حملة النظافة وإزالة العوائق وما تعترضها من صعوبات إضافة إلى البناء العشوائي وما يشكله من خطر على حياة المواطنين نتيجة بنائه في ممرات السيول او مواقع أثرية دون أي تخطيط أو دراسة لها وطالب المجتمعون بإيقاف أي بناء عشوائي مع إزالة أي استحداثات جديدة في المديرية.

وأقر المجلس منع التعامل مع المقاولين غير الملتزمين بتنفيذ

المشاريع أو من يقومون بإعطاء مقاولاتهم بالباطن لمقاولين آخرين.

وكان طفح المجاري في شوارع المديرية من أهم المواضيع التي ناقشها المجلس المحلي في دورته حيث أفاد الأخ حمدان سعيد مدير مجاري المنطقة الأولى أن أسبابها تعود إلى مخلفات البناء المرمية في ممرات الصرف الصحي الخلفية (الجلالي) وكذلك نتيجة الدهون المتراكمة من المطاعم ومخلفات محلات بيع الدجاج والملاحم.

كما أقر المجلس إنارة الخطوط الجديدة واستبدال السراجات التالفة بأخرى جديدة في أحياء وشوارع وأزقة المديرية.

وأكد أعضاء المجلس على استمرار عملية الرش الضبابي في الأحياء ليلاً لمكافحة البعوض واعتماد زيادة كمية الديزل، وناقش المجلس ظاهرة انتشار الكلاب الضالة والحمير وأقر إقامة حملة إبادة للكلاب في المديرية.

وفي الجانب الأمني تم مناقشة أوضاع أفراد القوة الأمنية وما تعرضت له شرطة كريتر خلال الأيام القليلة الماضية وتطرق المجتمعون للتصرفات السلبية التي يقوم بها بعض رجال الأمن التي تنعكس سلبا على سير أدائهم.

وفي الجانب التربوي تم مناقشة العملية التعليمية في المديرية وانتظام سير الدراسة فيها خاصة في صفوف تاسع وتوفير الكتب والمدرسين خاصة للمواد الأساسية.

وأقر أعضاء المجلس تحصيل إيرادات رسوم النقل في المديرية وطباعة سندات قبض للتحصيل وتنظيم فرزات النقل داخل المديرية ومنع دخول باصات الأجرة إلى الأسواق.

ندوة مراجعة و تحديث منهج الإدارة الصحية بجامعة عدن تختتم أعمالها

■ عدن /نصر باغريب:

اختتمت أمس أعمال الندوة العلمية الموسومة بعنوان «مراجعة و تحديث منهج الإدارة الصحية بكلية العلوم الإدارية – جامعة عدن» التي استمرت ثلاثة أيام (14 – 16 يناير 2014م)، بكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن.

وبحثت الندوة التي أقيمت برعاية الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن، وإدارة الدكتور/محمد غرامة الراعي مدير مركز الإدارة الصحية بكلية العلوم الإدارية، خلال مدة انعقادها لثلاثة أيام متواصلة، آليات تطوير منهج الإدارة الصحية.

وقد ألقى الدكتور محمد غرامة الراعي مدير مركز الإدارة الصحية والدكتور توفيق سريع باسردة عميد الكلية كلمتين مهمتيان في ختام فعاليات الندوة ، حيث أكدا على أهمية التحديث والتطوير المستمر للمناهج الدارسية ليس فقط في قسم الإدارة الصحية بل كل أقسام كلية العلوم الإدارية، وذلك بما يتوافق مع المعايير والمواصفات والشروط العلمية والاعتراف الأكاديمي.

إلى ذلك أكدت التوصيات التي خرجت بها الندوة بضرورة تحديث عدد من مفردات المساقات الدراسية، وجوانب من منهج قسم الإدارة الصحية بما يتواكب مع التطورات العلمية في هذا المجال، وأيضاً بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.

وشددت التوصيات على التقييم الدوري لمنهج قسم الادارة الصحية بحيث يشمل كل المساقات والمفردات التعليمية، لافتة إلى إيلاء الجانب التطبيقي حيزاً أكبر في العلمية الدراسية بالقسم.

وتطرقت التوصيات إلى ضرورة التقيد بالنسبة العددية لقبول الطلاب بقسم الإدارة الصحية بحيث لايزيد عدد المقبولين على خمسين طالباً وطالباً، مشيرة إلى أهمية تحقيق عدم الاختلال بين أعداد النوع الاجتماعي للدارسين بالقسم، بحيث يقل هامش فوارق عدد الطلاب الدارسين بالقسم بين الطلاب الذكور والطالبات من الإناث، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مجتمعية مستقبلية غير متوازنة.

وتناولت التوصيات أهمية إحداث تواؤم بين عدد المواد الدراسية المقررة للطلاب في المستويين الأول والثاني مع عدد المواد المقررة لطلاب المستويين الثالث والرابع وعدم تكثيف المواد الدراسية للمستويين الدارسيين الأول والثاني بما لايشكل عبئاً على الأساتذة والطلاب على حد سواء.

ولفتت التوصيات إلى أهمية البحث الجاد للرفع من المستوى الدراسي للطلاب في المستويين الأول والثاني وتقليص فوارق التحصيل العلمي مع المستويين الثالث والرابع، بحيث تكون النسب الاحصائية للتحصيل. الدراسي للطلاب طبيعية ومتوازنة لكل مستويات التحصيل الدراسي للطلاب في المستويات الدراسية الأولى والأخيرة، داعية إلى البحث المسئول والمستمر لأسباب ظهور فوارق التدني النسبي والتعثر لدى طلاب المستويين الأول والثاني.

وفي تصريح خاص أشار الدكتورمحمد غرامة الراعي مدير مركز الادارة الصحية بجامعة عدن، إلى أن قسم الادارة الصحية بكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن، دشنت الدراسة فيه بمساق البكالوريوس خلال العام 2004م، بجهود مشتركة من رئاسة جامعة عدن، ووزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ووفق منهج عالمي أضطلع به خبراء منظمة الصحة العالمية.

وقال أن جامعة عدن هدفت إلى إيجاد محطة تقييمة للتوقف أمام تجربة قسم الإدارة الصحية بكلية العلوم الادارية بجامعة عدن، من خلال تنظيم هذه الندوة «ندوة منهج الإدارة الصحية» وذلك بعد مضي نحو سبع سنوات على إنشاء القسم، لتقييم هذه التجربة الرائدة، ومكامن الإيجاب والسلب فيها، وسبل المعالجة والتطوير لها.

ولفت إلى أن عقد هذه الندوة جاء استجابة لتطورات العصر في مجال الادارة الصحية، وكذا للإجابة على الملاحظات والاستفسارات التي وضعت مؤخراً حول بعض النقاط في المنهج، موضحاً ان الندوة تهدف إلى تقييم وغربلة وهيكلة المناهج والخطة الدراسية في برنامج البكالوريوس قسم الادارة الصحية، منذ العام 2004م، إلى الآن.

وأوضح الدكتور محمد غرامة الراعي ان ثمار الجهد والعمل المشترك بين جامعة عدن، ووزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، أضحت ماثلاً كواقع ملموس ويستفيد منه كل المجتمع، من خلال مخرجات القسم من الكوادر المتخصصة والمؤهلة تأهيلاً عالياً في مجال الإدارة الصحية ، لافتاً إلى تخرج ست دفع من الطلاب المؤهلين بالقسم الذين يحتلون مواقع متميزة ويقومون بادوار مهمة في كل المستشفيات والمرافق والهيئات والمؤسسات الصحية داخل البلاد، وخارجها.

وأضاف الأخ/مدير مركز الادارية الصحية بجامعة عدن، أن قسم الإدارة الصحية الذي أنشئ بجامعة عدن عام 2004م، يعد أول قسم ينشئ بهذا التخصص المهم والحيوي على مستوى الجمهورية اليمنية قاطبة، موضحاً أن عدداً من الجامعات اليمنية بدأت بتأسيس أقسام مشابهة لقسم الإدارة الصحية مستفيدة من خبرة وتجربة جامعة عدن في هذا المضمار.

وأعرب عن شكره للدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن، الذي رعى هذه الندوة وأولى اهتمامه الخاص ومتابعته لها، كما عبر عن شكره لوزارة الصحة، وكذا لمنظمة الصحة العالمية لدعمها للندوة ولبرامج قسم الادارة الصحية بالكلية.

وذكر أن الندوة خرجت بتوصيات ورؤى واضحة قيمت بشكل موضوعي وعلمي مكامن القوة والنقص في المساقات الدراسية في قسم الادارة الصحية..، بعد مضي عدة سنوات على التأسيس، مؤكداً أن عقد هذه الندوة يعد ثمرة لجهود التقييم العلمي الدؤوب للمناهج في كلية العلوم الإدارية بعد أن نظمت سابقاً العديد من الندوات وورش العمل لتقييم الأقسام العلمية في الكلية كقسم إدارة الأعمال، وقسم المحاسبة..إلخ.

وأكد الدكتور/محمد غرامة الراعي أن توصيات ومخرجات الندوة ستنعكس عملياً في مناهج قسم الإدارة الصحية بكلية العلوم الادارية، وفي المفردات التعليمية وكل المساقات التي تناولتها الندوة ، بحيث سيتم وضع رؤية شاملة حول ذلك وبدء الإجراءات الأكاديمية لاعتماد التحديثات الموصى بها من قبل الندوة خلال العام الدراسي المقبل ان شاء الله، وذلك تماشياً مع العصر وتطوراته، والمستجدات العلمية في مجال الادارة الصحية، واستجابة لحاجات ومتطلبات سوق العمل والتنمية الوطنية.

يشار إلى أن المشاركين في الندوة قاموا على مدى ثلاثة أيام (14 – 16 يناير 2014م)، بمناقشة وتقييم ومراجعة وتحديث منهج الإدارة الصحية، بكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن، كما ناقشوا الخطة الدراسية لقسم الإدارة الصحية، ونقاط القوة والضعف في المنهج التطبيقي، واستمعوا لوجهة نظر الخريجين حول المنهج، ومقترحات بلورة تحديث الخطة الدراسية للقسم من خلال الاضافة أو الحذف أو الاستمرار أو التغيير لمساقات ومفردات المواد الدراسية الحالية.

ومما يجدر ذكره أن عددا من الأساتذة قاموا بإدارة جلسات الندوة باقتدار مشهود له وعملوا على تقديم التوضيحات والبيانات والمحاضرات اللازمة بشأن موضوعها، و